



نشرة استخبارات  
الشرق الأوسط

## نشرة استخبارات الشرق الأوسط

نشرة استخبارات الشرق الأوسط (إم إي آي بي) هي نشرة شهرية على الإنترنت، تركز على التطورات السياسية الداخلية في الشرق الأوسط، خصوصاً تلك التي تُغطى بشكل دقيق في منشورات اللغة الإنجليزية الأخرى.

ويقول التعريف الرسمي إنه تم تأسيسها في ١٩٩٩م من قبل زياد عبد النور، وهي تعتمد على المعلومات الموثقة الدقيقة، والتحليل الموضوعي؛ بخصوص قضايا ذات الاهتمام الأساسي في المنطقة، وهي بذلك تعطي مساهمة ثمينة لصنّاع السياسة في الولايات المتحدة والدول الأخرى، وهي بتلك الروح لا تعرض توصيات سياسية.

\* \* \*

### - (هل يمكن أن تعتمد الولايات المتحدة على تركيا في الحرب على العراق؟)-

وفي تقرير نشر فيها لـ «يتوماس باتريك كارول» - وهو كاتب حر، وضابط سابق في الخدمات السرية التابعة للسي آي إيه CIA - بعنوان (هل يمكن أن تعتمد الولايات المتحدة على تركيا في الحرب على العراق؟)؛ أجاب الباحث:

كان العديد من الأتراك غير مؤيدين لتورط بلادهم في حرب الخليج عام ١٩٩١م، وربما أيد بعضهم فكرة الحياد. ولكن كان هناك الذين لا يعارضون على الأقل مساهمة بلادهم في هذه الحرب، وعلى رأسهم الرئيس السابق تورجوت أوزال، وقد كان موقفه إيجابياً من ناحية فتح جبهة ثانية ضد صدام حسين في شمال العراق، ولم يستطع في النهاية بسبب المعارضة المتحفظة من الجهات العسكرية في تركيا أن يحقق خططه الجريئة، ولكن مساعدته المعنوية والعملية للولايات المتحدة لا يمكن تجاهلها.

وأثناء حرب الخليج حث أوزال الولايات المتحدة بقوة على أن تواصل القتال حتى يتم خلع صدام حسين. وفي هذه الآونة، وعلى الرغم من تغير الرأي في تركيا؛ نجد أن الكثيرين من الأتراك يتوقون لرؤية الولايات المتحدة توسع نطاق حربها على الإرهاب لتشمل الهجوم العسكري على الرئيس العراقي صدام حسين، ومن الناحية الافتراضية؛ فليس هناك أي قائد تركي يرغب في المشاركة في هذه العملية.

وحين صرح وزير الخارجية الأمريكي كولين باول في الفترة الأخيرة بأن الولايات المتحدة كانت تبحث مجموعة من الخيارات الممكنة في التعامل مع العراق، وهي مجموعة من الخيارات الجادة لأقصى درجة ممكنة،



سرى القلق في كل الأوساط السياسية في تركيا؛ فالיום ليس هناك أوزال .

وترد أنقرة برداً لا يحمل على الإطلاق أي نوع من التعاطف مع صدام، ولا يدل على أن هناك رأياً ثانياً تجاه تحالفها الذي استمر ٥٠ عاماً مع الولايات المتحدة .

فضلاً عن أن الأتراك مترددون بسبب خوفهم من النتائج التي قد تترتب على الغزو العراقي عسكرياً واستراتيجياً واقتصادياً، والأتراك واثقون من أنهم سيتركون لمواجهتها وحدهم .

ولقد أدانت تركيا- برفق- هجوم ١١ سبتمبر على مركز التجارة العالمي والبتاجون، كما فعلت معظم الدول المتحضرة، وكثير من الدول غير المتحضرة في العالم .

وبعد عدة أيام من الهجوم؛ بات من الواضح أن المذبحة التي وقعت في نيويورك وواشنطن كانت من صنع الإسلاميين الراديكاليين .

بدأ القادة السياسيون وصانعو القرار في تركيا (البلد التي تبلغ نسبة المسلمين فيها ٩٩٪) في مناقشة مدلول الأحداث ورد الفعل المناسب لها، ونتج عن هذا المسار من المناقشات اتجاهان رئيسان :

**الاتجاه الأول - والأوسع انتشاراً :-** هو أن «الإسلام لا يعني الإرهاب»؛ من اليسار العلماني رئيس الوزراء «بولنت أجاويد» من حزب اليسار الديمقراطي، و«دينيز بيكال» من الحزب الشعبي الجمهوري .

وكان هناك اتفاق عام من اليمين القومي، ويمثله نائب رئيس الوزراء «ديلفيت باتشيلي»، مع اليمين الإسلامي على أن «الإرهاب ليس له دين»، ولذلك فالإسلام ليس هو المشكلة .

وبالطبع؛ فإن وجهة النظر نفسها كانت سائدة في كل مكان، ولكنها انتشرت في كل مكان بعد أحداث ١١ سبتمبر، واتخذت طابعاً خاصاً في تركيا؛ حيث يعتقد الكثير من الصفوة الحاكمة في تركيا (مثل كمال أتاتورك مؤسس الدولة التركية) بشكل كبير أن الإسلام هو مصدر لرد الفعل والتخلف، فيرى أتاتورك وحلفاؤه أن الحضارة كانت مرادفاً للتغريب (الاتجاه إلى الغرب)، ومنذ ثلاثين عاماً وقبل ظهور الإسلام السياسي في تركيا؛ لم يكن هناك إلا قلة قليلة على استعداد لترك مسارها والدفاع عن (نفع) الإسلام، ولكنهم اليوم يفعلون هذا .

**الاتجاه الثاني - والذي يرتبط إلى حد ما بالاتجاه الأول - :** هو أنه يجب ألا تدع أمريكا حماسها للعدالة أن يتصاعد إلى مستوى «صدام الحضارات»، وهو المصطلح الذي عبّر عنه بوضوح الكتاب المؤثر لصمويل هانتنغتون . وتميّز هذا الاتجاه عن الأول بأنه أكثر تمهداً بشكل ما من المنظور السياسي الذي لا نسمعه كثيراً من اليمين الإسلامي .

وفكرة الصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية : هل هي لعنة بالنسبة لأيديولوجية الدولة التركية الحديثة؛ لأنها تفترض مسبقاً وجود اختلاف متشعب بين الإسلام الذي ترفضه العقيدة الكمالية الواضحة؟



وكانت الفكرة الرئيسية السائدة التي تحكم تركيا منذ تأسيسها في ١٩٢٣م؛ هي أن تركيا- أو يمكن أن تكون دولة غربية بعقيدة إسلامية- الدولة التي يمكن أن يعيش فيها الإسلام في ظل حكومة علمانية، ويتعايش مع نمط المجتمع الغربي المتحضر. فبالنسبة إلى تركيا؛ فإن الصدام بين الإسلام والولايات المتحدة محور النموذج الأوروبي في كتاب هانتنجتون سيكون هو المأساة الكبرى. ومن هذه الزاوية كان تصريح بوش الواضح بأن عدو أمريكا هو الإرهاب ليس مطمئناً للأتراك.

وحيثما ضيقت أمريكا حلقتها على أفغانستان؛ عرضت تركيا دعمها للجهود المبذولة في الحرب، وأرسل الأتراك العديد من القوات إلى أفغانستان لتنضم إلى قوة حفظ السلام، وعرضت أن تتولى قيادة القوات من بريطانيا في الربيع القادم. وبينما كانت المساعدة العسكرية التركية ذات قيمة؛ كان الأهم بالنسبة إلى واشنطن هو الرسالة التي وصلت إليها من خلال وجود المسلمين الأتراك الذين يعملون جنباً إلى جنب مع حلفائهم الأمريكيين على أرض أفغانستان.

ولم تنتظر الولايات المتحدة طويلاً لتعبر عن امتنانها؛ ففي يناير قام صندوق النقد الدولي باعتماد قرض قدره ١٩ بليون دولار لإنقاذ الاقتصاد التركي المتهاوي، إلى جانب ١٠ بلايين دولار لخطوط الأنابيب؛ ويرجع هذا الإجراء من قبل صندوق النقد بشكل كبير إلى مساعدة الولايات المتحدة في ذلك، وقام رئيس الوزراء بولنت أجاويد بتقديم الشكر لنائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني؛ بسبب دعم الولايات المتحدة لحصول تركيا على القروض. ولكن لسوء الحظ لم تنته هذه القصة بالتفاهم والانسجام حتى قبل رحلة بولنت أجاويد التي قام بها إلى واشنطن في منتصف يناير؛ فقد كانت بعض السحب السوداء تلوح في الأفق.

ومنذ اللحظة التي بدأ فيها التفكير في القيام بعمل عسكري للتخلص من صدام؛ أعلنت أنقرة عن عدم ارتياحها، وساعدت الشكوك في أن تقوم تركيا بإنهاء مشاركتها في الحملة العسكرية (على سبيل المثال تزويد القوات الأمريكية بقاعدة عمليات شمالية) على زيادة المعارضة، ولكنها ستظل موجودة حتى لو أكد الأتراك أنهم سيقفون من هذه الحرب موقف المشاهد.

وجزاء من هذا التردد ينبع من موقف الحكومة التركية الثابت والمعارض لاستخدام الأسلحة في حل النزاعات الإقليمية، مع أنه قد كانت هناك استثناءات (مثل الغزو الصربي ١٩٧٤م، البوسنة وكوسوفا عام ١٩٩٠م، شمال العراق الآن)، ولكن تركيا الحديثة قد مضت قدماً إلى حد كبير في طريق تفادي الأعمال العسكرية.

ويرجع هذا التقليد إلى عصر أتاتورك، وليس من العسير أن نتفهم أصوله وجذوره، فلقد تكبد الأتراك في القرن الماضي، من عصر الإمبراطورية العثمانية (وتتضمن حرب استقلال تركيا ١٩١٩-١٩٢٢م، والتي أدت إلى تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣م) خسائر عسكرية ومدنية فادحة، فقتل ما يزيد على خمسة ملايين تركي في هذه الأعوام المائة، وتشمل ١,٥ مليون في حروب البلقان (١٩١٢-١٩١٣م)، ٢,١ مليون في الأناضول



الشرقية (١٩١٤-١٩٢١م)، ٣، ١ مليون في الأناضول الغربية (١٩١٤-١٩٢٢م). فالأتراك لا يراودهم حلم بتكوين إمبراطورية لهم، ولا يتوقون لينالوا مجد خوض المعارك خارج الوطن، وهم يربطون الحرب بالموت والخسار، وقد نجحوا في تجنبها كأحسن ما يكون خلال العقود الثمانية الماضية.

وهناك أسباب أخرى لتحفُّظ تركيا أكثر من مجرد طبيعتها غير المحبة للتدخل، وبشكل خاص هناك ثلاث مناطق تهتم تركيا بها، والتي يجب أن تخاطب الولايات المتحدة تركيا من خلالها قبل أن توافق تركيا على خوض الحرب ضد صدام.

ويبلغ عدد القوات التركية الموجودة في جنوب شرق الأناضول ٣٠٠ ألف جندي، وبشكل أولي في إقليم الحدود التركية العراقية.

وجدير بالذكر أن تركيا منذ عام ١٩٩٥م قامت بتوسيع نطاق وجودها في شمال العراق نفسه، فتصل إلى حوالي ٤٠ أو ٥٠ ألف جندي في البداية، وهو أقل إلى حد ما في هذا الوقت.

وقد أصبح الخط الحدودي الفاصل بين تركيا والعراق أكثر من مجرد خط على الخريطة، وتعمل القوات التركية على كلا الجانبين بالحرية نفسها، وتوجد وحدات دبابات تركية في شمال العراق، ووحدات للمخابرات، ومشاة... وغير ذلك، وهي ليست جزءاً من عملية المراقبة الشمالية التي تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا لتدعيم منطقة الحظر الجوي، فهي قوات من جانب تركيا فقط.

فهذه القوات تمثل الوجود العسكري والسياسي الخارجي الوحيد داخل العراق، وقد أصبحت مفتاح الاستقرار في الإقليم الكردي. فالأتراك على اتصال دائم ودؤوب بأكبر جماعتين رئيسيتين في المنطقة: الحزب الكردي الديمقراطي، واتحاد كردستان الوطني (PUK) الذين يتزعمهما: مسعود بارزاني، وجلال طالباني. ويقوم الضباط الأتراك بحل النزاعات بين المعسكرين الكرديين بشكل دوري؛ من خلال الطريقة الشعبية المحلية بشكل يومي وأسلوب عملي... وهكذا. ويقوم الأتراك أيضاً بتقديم التدريبات لكل من (KDP) و (PUK)، فليس من العسير أن نتفهم الاعتبارات العسكرية لأنقرة في ضوء هذه القوة الكبيرة في شمال العراق.

وتبدو فرص جذب الجنود الأتراك لحرب ضد النظام كبيرة؛ بغض النظر عما إذا كانت أنقرة توافق بشكل رسمي أن تشارك أم لا. ومما يجعل الأمور أكثر سوءاً أن الأتراك بعيدون إلى حد كبير عن الاقتناع بأن أمريكا قد فكرت من خلال استراتيجية عسكرية فعالة للإطاحة بصدام، أو بوجود خطة عملية لنظام مقبول يخلف صدام.

ووصف أحد المسؤولين الأتراك سياسة واشنطن تجاه العراق خلال العقد الماضي بأنها اللامبالاة، وتتميز بالتهديدات ورد الفعل. فإذا كان على تركيا أن توافق على عملية عسكرية ضد بغداد؛ فإن الولايات المتحدة سوف تحتاج إلى تقديم خطة واضحة وحقيقية لمساعدتها، وإلا فإن أنقرة سوف تستمر في وصفها باللامبالاة، وبأنها ما زالت تسود النظام حتى الآن.



وتخشى تركيا أن تؤدي الإطاحة بصدّام بالقوة إلى تفتيت الإقليم العراقي، وخصوصاً إذا كان الجيش العراقي (مؤسسة مهمة لوحدة البلاد) قد انتابه الضعف الشديد من جراء اشتباكات المستمرة مع قوات الولايات المتحدة.

فإذا حدث هذا التفتيت، فسيكون هناك خطأ على امتداد الحواف الجنوبية للإقليم الكردي في شمال العراق، فهذا التقسيم قد يذهب بكل الجهود التركية المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وربما يؤدي إلى قيام دولة كردية على يمين تركيا مقابلة للجنوب الشرقي الكردي الذي كان يخضع للسيادة التركية، وسيكون من المستحيل عندئذٍ التنبؤ بالنتائج؛ ولكنها من المحتمل أن تكون مروّعة.

ففي السنوات القليلة الماضية؛ بدأ الأتراك وكأنهم قد قاموا أخيراً بوضع حد للتمرد الدامي الذي قام به حزب العمال الكردي (PKK) في عام ١٩٨٤م، والذي أودى بحياة ٣٥٠٠٠ شخص.

وفي ظل الارتباب القائم من احتمال وجود إقليم كردي في شمال العراق؛ يمكننا أن نواجه حزب العمال الكردي مرة ثانية بأهدافه من أجل قيام دولة مستقلة للأكراد بالشمال التركي، والتأكيدات بأن العالم الغربي لن يوافق على وجود ملحق كردي في الإقليم التركي لا يصدقه الأتراك للحظة واحدة، وهذا صحيح هذه الأيام وخصوصاً مع مثل هذا الدعم الأوروبي للشؤون الكردية.

وخط حدودي آخر مع جنوب العراق وهو إقليم الشيعة، ويعتقد بعض الخبراء في هيئة السياسة الخارجية في أنقرة أن ذلك سيكون أسوأ من الموجود في الشمال التركي، فالشيعة على خلاف الأكراد (الذين ينتشرون حول الأجزاء المتقاطعة مع سوريا وتركيا والعراق وإيران)، فهناك حزام شيعي يطوّق أنحاء الإقليم الذي يمتد من إيران إلى لبنان وإلى الخليج (نسبة الشيعة في البحرين ٧٠٪)، والعراق (من ٦٠٪ إلى ٦٥٪ شيعة)، فبعضهم في أنقرة يخشون من أن يتسبب الهياج الثوري للشيعة في جنوب العراق في رد فعل متعاطف معهم من الذين يشاركونهم العقيدة في الحزام الشيعي، وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج خطيرة لا يمكن التنبؤ بها.

والسبب الثالث في قلق تركيا هو العامل الاقتصادي؛ إذ إن تركيا تكاد تبدأ الآن في الخروج من المأزق الاقتصادي الأسوأ في تاريخها؛ فخلال العامين الماضيين فقدت الليرة التركية ما يزيد على نصف قيمتها في مواجهة الدولار، وارتفع معدل التضخم ليصل إلى ٧٠٪، وتوقفت العديد من الأعمال، وفقد أكثر من مليوني شخص وظائفهم (في دولة يبلغ عدد سكانها ٦٦ مليوناً).

ويرى الأتراك أن اقتصادهم الهش الحالي سوف يزداد سوءاً مع الهجوم على العراق؛ فسوف تواجه السياحة العديد من الاضطرابات، فعلى سبيل المثال من ذا الذي يفكر في أن يقوم برحلة بالقرب من نطاق الحرب الدائرة؟!؛

كذلك سوف تقلص التجارة مع دول الشرق الأوسط، ولا شك أن المخاوف والشكوك التي تثيرها الحرب



ستؤدي إلى تراجع حاجات المستهلك المحلي .

وبلغ حجم التجارة بين تركيا والعراق عام ١٩٩٠م (٥, ٢) بليونين ونصف بليون دولار؛ مما جعل العراق يحتل المركز الرابع في قائمة التجارة الخارجية التركية . وحين تم فرض العقوبات بعد نهاية الحرب عام ١٩٩١م تراجعت التجارة بين تركيا والعراق ليبلغ معدلها صفرًا، وإذا نظرنا إلى أي نموذج تجاري بالنسبة إلى تركيا؛ سنجد أن تركيا قد فقدت ما يقرب من ٣٠ إلى ٥٠ بليون من حجم تجارتها بسبب حظر الأمم المتحدة .

ويعتقد الأتراك أنه لا تهتم أي دولة بالصعوبات التي سببها الحظر لهم، تلك الصعوبات التي تُركوا ليواجهوها وحدهم، فأنقرة ليست على استعداد لكي تواجه عثرات اقتصادية جديدة بسبب صراع آخر مع العراق .

وأخيراً؛ فإن القلق التركي له جانبه السياسي الصرف بالإضافة إلى الجانب الشخصي أيضاً؛ فالتحالف الذي يقوده أجاويد رئيس الوزراء التركي (اليمني اليساري) ضعيف، وقد قاد الحكومة لا لشيء إلا لغياب البديل الذي يوثق به .

وبولنت أجاويد مدرك لضعف حكومته، ويخشى أن تعجز عن أن تنجو بالاقتصاد من هذا المنعطف الخطير (ويتسبب في تنح سياسي)، والذي يمكن أن تسببه الحرب .

فأجاويد سياسي عجوز، ولا يرغب في أن يختم تاريخه السياسي الممتد والمميز عن طريق تصويت بسحب الثقة بطريقة مزرية .

هل معنى هذا أن الولايات المتحدة عليها أن تنسى مساعدة تركيا لها في أي عمل عسكري ضد بغداد؟ بالطبع لا، فالأتراك يقدرون جداً علاقتهم الحميمة مع الولايات المتحدة، ولا يزالون ضمن حلفاء أمريكا المخلصين؛ ولكنه يعني في الحقيقة أن واشنطن عليها إذا ما قررت التخلص من صدام عن طريق عملية عسكرية؛ أن تخاطب تركيا من خلال هذه الاعتبارات الثلاثة .

وأول اثنين في هذه الاعتبارات الثلاث هما الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية، والتي يجب أن يتم مواجهتها مقبلاً، فمن المهم أن تتم المشاورات الحميمة بين واشنطن وأنقرة، وخصوصاً مع قيادة الأركان، وعلني واشنطن أن تدرك أن عدم التفاهم سيكون كارثة، وأن تؤكد للأتراك من جديد حرص الولايات المتحدة على وحدة العراق . ويجب أن تولي اهتماماً بالقوات التركية المتمركزة في شمال العراق . وأكد أحد مسؤولي الخارجية التركية أنه إذا لم تتوصل واشنطن وأنقرة إلى اتفاق بشأن الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية؛ فإن تركيا سوف تتراجع في الحقيقة عن المشاركة .

وفي مثل هذه الحالة سيكون من المحتمل أن تسمح أنقرة للولايات المتحدة باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية

في جنوب تركيا لإقلاع المقاتلات منها، ولكن ليس أكثر من هذا، وفي حالة تردي الوضع في شمال العراق أثناء حرب لم تشارك فيها تركيا بشكل فعال؛ ستقوم أنقرة باستخدام عضلاتها العسكرية لحماية مصالحها القومية في المنطقة.

ويجب أيضاً مراعاة ما تقوم به تركيا مع الأكراد، وأي شيء يؤثر في ذلك (كأن تقرر الولايات المتحدة تقديم التدريبات للقوات التركية، بالإضافة إلى ما تقدمه تركيا بالفعل)؛ سوف يؤدي إلى إثارة القلق في أنقرة، ويحتاج إلى المناقشة والتنسيق من قبل.

وعلى أقل تقدير يجب أن تقوم واشنطن بإجراء مشاورات مفصلة وحميمة مع الأتراك للتخطيط المشترك معهم، والاهتمام بالعلاقات الحميمة الممتدة مع تركيا، وهي ليست بالمهمة العسيرة، ولكن يمكن القيام بها. والاعتبار الثالث الذي توليه تركيا اهتماماً هو الأزمة الاقتصادية والاضطرابات الداخلية التي تزداد سوءاً، ويمكن تخفيف حدتها باتخاذ إجراءات للتغلب عليها، فقروض صندوق النقد الدولي كانت بداية مناسبة، والكثير من المساعدات الأخرى في الطريق.

وقد قامت الإدارة الأمريكية حالياً بإنشاء لجنة شراكة اقتصادية لبحث سبل تنمية التجارة والتبادل التجاري بين أمريكا وتركيا... على سبيل المثال إنشاء مناطق صناعية مناسبة (الصادرات التي سوف تدخل منها إلى الولايات المتحدة معفاة من الجمارك)، وتخفيف الحصص المفروضة على المسوجات التركية.

وبإمكان الولايات المتحدة أن تنظر بعين الاعتبار إلى طلب تركيا بإلغاء 5 بلايين دولار قيمة مجموعة من القروض العسكرية المستحقة على تركيا.

وإذا قررت أمريكا أن توسع دائرة الحرب على الإرهاب لتشمل القيام بعمل عسكري ضد صدام حسين؛ فإن تركيا ستكون هي الحليف الأكثر أهمية. وبينما لا تستطيع واشنطن أن تسلم بتعاون تركيا معها؛ إلا أنها، ومن خلال سياسة أمريكية واعية في الحوار والاتصال والتخطيط المشترك مع أنقرة، يمكنها أن تصادف النجاح.

\* \* \*

## - قدرات إيران النووية:

والى قدرات إيران النووية يشير تقرير «لمايكل روبين»، وهو يعمل مدرساً مساعداً في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وقيم حالياً في معهد ليونارد ديفيس في جامعة هيبرو، حيث زعم «سيمور هرش» المراسل في نيويورك، في مقاله الصادر في 3/12/2001م: أن الجمهورية الإسلامية على وشك تطوير أسلحتها النووية. ويقول الكاتب: قد حفظنا التهديد النووي الذي أعلنه رفسنجاني بعد أقل من أسبوعين بعد ذلك؛ من خطورة تجاهل الأهداف النووية التي تسعى طهران إلى تحقيقها.





وعلى الرغم من أن رفسنجاني لم يكن أول مسؤول إيراني رفيع المستوى يدعم تطوير قنبلة نووية إيرانية، ولكنه أول مسؤول يصرح علناً بدعمه لاستخدام الأسلحة النووية .

وقد دعا كل من وزير الدفاع السابق أكبر طورقان، ونائب الرئيس السابق، وأحد رواد الإصلاح آية الله مهاجراني - والذي عينه خاتمي بعد ذلك وزيراً للدعوة الإسلامية - إلى أن تقوم إيران بتطوير الأسلحة النووية .

ويتركز برنامج الأسلحة النووية في إيران على مجمع المفاعل النووي في بوشهر، وهو أول مفاعل يقترب من الاكتمال، وفي ٧ مارس ٢٠٠٢م، صرح «فيكتور كوزلوف» المدير العام لـ «أتومستر ويكمبورت»، وهي شركة الإنشاءات التي تولت بناء مفاعل بوشهر؛ بأن شركته قد قامت بتسليم إيران أول مجموعة تضم هياكل معدات المفاعل .

وسوف تبدأ «أتومستر ويكمبورت» في بناء وحدة المفاعل في أبريل، وسوف يكتمل مفاعل بوشهر مع حلول ديسمبر ٢٠٠٣م .

وجاءت تعليقات كوزلوف بعد حوالي عام تقريباً من زيارة خاتمي إلى موسكو؛ للتوقيع على صفقة شراء أسلحة، ومعدات عسكرية متطورة من روسيا بـ ٧ بلايين دولار .

وبعد اكتمال مفاعل بوشهر النووي سيكون أمامه ثلاثة عقود من الزمن للانضمام إلى النادي النووي، وفي عام ١٩٧٤م أسس شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية في إيران (AEOI)، ودعا إلى بناء حوالي ٢٣ مجمعاً نووياً خلال عقدين، وتعاقبت منظمة الطاقة في إيران (AEOI) مع شركة من ألمانيا الغربية لبناء مفاعلين نوويين في بوشهر، وهي مدينة ساحلية تقع على الخليج الفارسي، وكان قد تم الانتهاء من نصفيهما وقت سقوط الشاه، ورفضت التعامل مع نظام آية الله خميني .

وفي الوقت الذي وقّعت فيه إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٧٠م؛ فإن الشاه مع ذلك قد وضع قاعدة الأساس لنظام الأسلحة السري .

وفي عام ١٩٧٦م وافق مركز طهران للبحوث النووية على إجراء عملية ليزر متخصصة، بناءً على بحث قام به عالم أمريكي؛ لإثراء اليورانيوم إلى مستوى تصنيع الأسلحة .

كما سمح مركز طهران للبحوث النووية أيضاً لعلمائه بإجراء التجارب بأساليب إعادة التشغيل، ولكنه بالنسبة إلى مفاعلات بوشهر؛ فقد أوقفت الثورة الإسلامية مركز طهران للبحوث النووية (TRNC) .

وبعد قيام الجمهورية الإسلامية مباشرة على وجه التقريب؛ قام النظام الجديد بالبحث في تجديد برنامج القنبلة النووية في إيران .

وتم استدعاء المهاجر الإيراني «فيريدم فيشاراكي» والذي يعمل حالياً مديراً لبرنامج الطاقة في مركز الشرق

والغرب في هاواي ، وحضر إلى مكتب آية الله محمد بهيشتي في مايو ١٩٧٩ م ، وتخوف «فيشاراكي» - والذي عمل مستشاراً للطاقة تحت إشراف رئيس الوزراء في فترة حكم الشاه من أن يتم استجوابه وإعدامه ، ولكن «بهيشتي» والذي ربما كان المستشار الأول للخميني في فترة حكمه ؛ بدلاً من ذلك أخبره قائلاً: إنه واجبك في أن تقوم بتصنيع هذه القنبلة للحزب الإسلامي الجمهوري ، فأخبره «فيشاراكي» أنه بحاجة إلى أن يقوم بتكوين فريق بحث من العلماء الإيرانيين في المنفى ، وغادر «فيشاراكي» إيران ولم يرجع بعدها ، ومع حلول منتصف التسعينيات ، ومع أن قيادة الجمهورية الإسلامية قد وجدت طرقاً أخرى لتجديد مشروعها لتطوير قدراتها النووية المدنية ، فقد شرعت في بدء مشروع بنته لتطوير الأسلحة النووية .

وقامت دول عديدة بمساعدة طهران عمداً أو دون قصد في تحقيق هذا الهدف ، ففي عام ١٩٩٥ م وافقت روسيا على صفقة بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لتبيع إلى إيران مفاعلاً نووياً من طراز VVER - 1000 ، ٢٠٠٠ طن من اليورانيوم ، وتقوم بتدريب عدد من موظفي منظمة الطاقة النووية (ABIO) لا يتجاوز عشرين موظفاً . ووافقت روسيا أيضاً من حيث المبدأ على بيع مفاعل نووي إضافي من طراز VVER - 1000 ، ومفاعلين نوويين من طراز VVER - 400 .

وافقت روسيا بعد ممارسة ضغط أمريكي متواصل عليها على عدم بيع تجهيزات نووية مزودة بماكينه تعمل بالطرد المركزي إلى الإيرانيين ، ومع ذلك فقد ساعدت كوريا إيران على تجاوز الفجوة ، ووافقت على دعم الجهود الإيرانية لتطوير الوقود النووي ، فقد حاولت طهران مراراً شراء اليورانيوم المتطور من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

وبينما يخضع مفاعل الماء الثقيل في بوشهر لتفتيش ال (آي إي إي إيه) (وكالة الطاقة الذرية الدولية) ، ويحتمل ألا ينتج المفاعل مواد يمكن أن تدخل في تصنيع الأسلحة ؛ فإن الخطورة تكمن في أن مفاعل بوشهر يمكن أن يكون غطاءاً للتبادل النووي بين روسيا وإيران .

وحذر «برنيدا شافر» مدير برنامج معهد هارفارد للدراسات ، والخبير في العلاقات الروسية الإيرانية تحديداً من أن إيران يمكن أن تطلب مواداً لمجمع بوشهر النووي ، والتي يكون بمقدورها عندئذ أن تدمجها في مفاعلات الجرافيت الكربون أو الماء الثقيل ؛ حيث تكون قادرة على إنتاج البلوتونيوم الذي يناسب تصنيع الأسلحة ، وتستطيع طهران بالطريقة نفسها أن تقوم باستخدام تكنولوجيا الليزر الروسية التي تستوردها في إنتاج اليورانيوم الغني بشكل كبير .

وتتباين التقديرات عن مدى اقتراب إيران من تطوير صناعة أسلحة نووية ، والحد الفاصل هو توفر المواد المناسبة التي تدخل في صناعة الأسلحة النووية ، وعلى الرغم من ذلك ؛ فقد حاولت الجمهورية الإسلامية كثيراً الحصول على البلوتونيوم أو اليورانيوم الذي تم إثراؤه بشكل كبير .



ومنذ عام ١٩٨٧م حاولت إيران - وقد نجحت إلى حد بعيد - أن تقوم بشراء مفاعلات لإجراء بحوث من ٢٠ - ٣٠ ميجاوات من الأرجنتين والهند والصين وروسيا، وهذه المفاعلات لا تقوم فقط باستخدام اليورانيوم الثري، بل تقوم أيضاً بإنتاج البلوتونيوم أرخص بكثير من بقية مجمعات القوى النووية.

وقد سعت إيران دون أن تحقق نتائج إلى استقدام التكنولوجيا المستخدمة في فصل البلوتونيوم عن أعواد الوقود المستهلك لإنتاج الكعكة الصفراء، وتصنيع وقود المفاعل وإنتاج الماء الثقيل.

وقد حققت الجمهورية الإسلامية بعض الحاجات في طريقها للحصول على تكنولوجيا الإثراء، وقد تمكنت الحكومة الإيرانية وشركاتها الرائدة من أن تحصل من سويسرا وألمانيا وروسيا والصين على نوابذ (جمع نابذة: مضخة تعمل بالطرد المركزي) الغاز، والكالسيوم واليورانيوم التي يمكن أن تستخدم في إثراء اليورانيوم؛ على الأقل بكميات قليلة.

ومنذ أمد قريب أعلنت وكالة الأمن القومي في ٨ مايو ٢٠٠٠م أن روسيا قد قامت ببيع غاز التريتيوم لمركز الأبحاث النووية في طهران.

وعلى الرغم من أن معظم إجراءات الجمهورية الإسلامية كانت غير ناجحة؛ فقد أظهرت محاولات طهران الحصول على المواد المستخدمة في تصنيع الأسلحة النووية أن نياتها ليست سلمية.

وصرح «جورج تينت» مدير الاستخبارات المركزية في ٦ فبراير ٢٠٠٢م - ضمن شهادة معدة - قائلاً: «يمكن أن تصبح طهران قادرة بشكل كبير على إنتاج كميات كافية من المواد القابلة للانشطار المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية مع نهاية هذا العقد».

فلو نجحت إيران في استيراد مثل هذه المواد؛ فربما يتحقق قيام إيران بتصنيع القنبلة النووية قريباً وبشكل أسرع مما هو متوقع، ويتجاوز طموح طهران مجرد تصنيع القنبلة النووية، على الرغم مما عبر عنه «تينت»، حيث قال: «ما زالت إيران قلقة بسبب سعيها نحو أسلحة الدمار الشامل، وإمكانية القيام بتصنيع القنابل».

وحيث إن وجود الأسلحة النووية في أيدي القيادة الإيرانية المتشددة سوف يعدُّ ديناميات الإقليم بأسره، ومع ذلك؛ فإن هناك خطراً وشيكاً أكبر من ذلك يهدد أمن الشرق الأوسط واستقراره، وهو برامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في إيران، ولم تصدر القيادة الإيرانية أي تعليق بشأن نياتها لإنتاج هذه الأسلحة.

وفي عام ١٩٨٨م وفي الوقت الذي كانت لا يزال ينظر إليه على أنه معتدل؛ صرح رافسنجاني قائلاً: «إن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية هي القنابل النووية للشخص الفقير، ويمكن إنتاجها بسهولة، وينبغي الاهتمام بها على الأقل للدفاع عن النفس».